

الاتحاد الأوروبي يحاول إنقاذ الاتفاق النووي

طهران - أعلنت إيران الأحد، أن وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل سيؤثر الإثنين طهران وسط أجواء من التوتر الدولي المتزايد بشأن المسألة النووية الإيرانية.

والأحد، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية عباس موسوي إن بوريل "سيصل الإثنين إلى إيران للمرة الأولى منذ توليه منصبه" مطلع ديسمبر، موضحاً أنه "من المقرر أن يلتقي وزير الخارجية محمد جواد ظريف ومسؤولين بارزين آخرين في بلدنا لإجراء مشاورات".

وتتزامن زيارة بوريل في وقت تزداد فيه عزلة طهران الإقليمية والدولية بسبب الخروقات التي قامت بها إيران حيال الاتفاق النووي المبرم عام 2015 في فيينا. ويرى مراقبون أن هذه الزيارة ترمي إلى إنعاش الاتفاق النووي.

وكان بوريل قد أعلن في 24 يناير أن السدود الموقعة على الاتفاق النووي الدولي، اتفقت على عقد اجتماع مصالحة "في فبراير" من أجل الحفاظ على الاتفاق المهدد بالانهيار منذ انسحاب الولايات المتحدة منه بشكل أحادي في 2018.

وأضاف بوريل آنذاك أن جميع الأطراف "أكدت من جديد تصميمها على الحفاظ على الاتفاق الذي يصب في مصلحة الجميع".

زيارة بوريل لطهران تأتي في وقت تزداد فيه عزلتها الإقليمية والدولية بسبب خروقات ارتكبتها حيال الاتفاق النووي

وتتهم إيران الأوروبيين بعدم احترام التزاماتهم لأنهم لم يفعلوا شيئاً لمساعدتها على الانقياد على العقوبات الأميركية. وذهبت إيران أبعد من ذلك لتتهم الأوروبيين بالرضوخ لإملاءات ترامب "المتعثر".

وتؤكد إيران أنها مستعدة للعودة في أي وقت إلى التطبيق الكامل للاتفاق "في حال رفعت العقوبات واستفادت إيران من الانعكاسات الاقتصادية التي كانت تنوقها من هذا الاتفاق، وتشدد على أن كل إجراءاتها قابلة للعكس.

ويشكك الأوروبيون في ذلك، مشيرين إلى أن المكاسب التي تتحقق في مجال الأبحاث والتطوير لا تزال.

ولمحاولة إجبار طهران على العودة إلى التطبيق الكامل لاتفاق فيينا، أطلقت باريس ولندن وبرلين في يناير آلية تفعيل النزاعات الواردة في هذه الوثيقة.

ويمكن أن تؤدي هذه الآلية إلى إعادة فرض كل العقوبات التي أقرها مجلس الأمن الدولي من قبل ورفعت بموجب اتفاق فيينا. ولكن العواصم الأوروبية الثلاث تؤكد أن هذا ليس هدفها بالرغم من تهديدات إيران.

ومن جهتها حذرت طهران منذ فترة طويلة من أن إحالة الملف النووي على مجلس الأمن سيعني موت اتفاق فيينا نهائياً.

فرنسا تعزز قواتها في الساحل لتسريع وتيرة دحر الجهاديين

باريس تعزز تقييم فاعلية القوات الإضافية خلال ستة أشهر



أوامر بالتقدم

وقال حينذاك "في هذه المنطقة الشاسعة جداً، لا تكفي الوسائل الموضوعية بتصرف عملية برخان لنتمكن من نشر جنود 24 ساعة في اليوم وسبعة أيام في الأسبوع".

وكان الجنرال لوكوانتر قد صرح كذلك في البرلمان الفرنسي في نوفمبر أن "4500 جندي في منطقة الساحل أمر متير للسخرية".

ويرى محللون ومسؤولون كبار أن الأشهر المقبلة بالغة الأهمية لعكس الوضع الحالي الذي ترجح فيه الكفة لمصلحة الجماعات الجهادية التي تعتمد ببعض النجاح على الأوضاع المتوترة وشعور السكان بالإحباط.

وستبقى وسائلها في أغلب الأحيان هجمات خاطفة لعشائر المهاجمين على دراجات نارية يمكنهم الفرار بسرعة تطرح على الأرجح مشكلة لقوة برخان وحلفائها. وقال الجنرال لوكوانتر في يناير معترفاً "لا اعتقد أننا سنتمكن من إعلان النصر في نهاية العام على الرغم من هذا الاندفاع".

وإلى جانب تهديدات الجماعات المتطرفة، تواجه فرنسا تنامي مشاعر العداء لتواجدها في الساحل واعتباره "احتلالاً" تحت غطاء مكافحة الإرهاب وهو ما أرغم ماركرون على طلب توضيح من قادة دول الساحل الخمس في هذا الصدد.

من الولايات المتحدة حيث حاولت إقناع نظيرها مارك إسبر بالإبقاء على الالتزام الأميركي في أفريقيا، الذي يعد أساسياً لعملية برخان على الصعيد اللوجستي وفي مجال الاستخبارات. ولم يتم البت في الأمر حتى الآن.

ولكن قائد القيادة العسكرية الأميركية في أفريقيا (أفريكوم) الجنرال ستيفن تاوسنند رأى أن سحب الدعم الأميركي "لن يكون السير في الاتجاه الصحيح".

100 مدربة ثقيلة وخفيفة ومعدات لوجستية سترافق العسكريين الفرنسيين الإضافيين للساحل

ودعا ستيفن تاوسنند في الوقت نفسه الأوروبيين إلى "مواجهة التحدي وبدل المزيد من الجهود لمساعدة فرنسا".

وعلى كل حال، هذا التعزيز للقوات بطابق رغية رئيس أركان الجيوش الفرنسية الجنرال فرانسوا لوكوانتر.

الماضي أن عدد القوات البالغ 4500 عسكري لن يكون كافياً وأنه سيقتصر على ماكرون إرسال تعزيزات أكبر من 220 جندياً التي أعلن عنها في قمة "يو".

دول منطقة الساحل الخمس، في يناير تعزيز القوة بـ220 جندياً إضافياً. ولكنه قرر أن يرفع هذا العدد إلى 600 عسكري إضافياً.

وقال المصدر العسكري إن "مراجعة فاعلية" هذا التعزيز ستجري خلال ستة أشهر ما يشير إلى رغبة باريس في كبح جماح الجماعات الجهادية بأسرع وقت ممكن وإيقاف خسائر الجيوش الوطنية والمدنيين.

وأضاف ذات المصدر أن "الرئيس يريد نتيجة"، مشيراً إلى ضرورة "عودة الحوكمة" إلى منطقة صحراوية شاسعة جداً ومهملة إلى حد كبير من السلطات المركزية للدول.

وقال بيان وزارة الجيوش إن "هذه المرحلة الكبرى من التزامنا في الساحل تقترح أن تشكل منعطفاً في تعبئة شركائنا الأوروبيين وتعزيز قوات مجموعة الخمس على حد سواء"، إذ أن فرنسا لا تنوي تعزيز التزامها بمفردها. وستنتشر تشاد قريباً كتبية إضافية بينما تحاول تشيكيا الحصول على موافقة البرلمان لإرسال ستين جندياً في إطار قوة "تاكوبا" التي ستضم وحدات من قوات خاصة أوروبية.

وتتظفر باريس بمشاركة دول أخرى قريباً حيث تحاول فرنسا حشد دعم أوروبي أكبر لعملياتها في أفريقيا. ومن جهتها، عادت فلورانس بارلي مؤخرًا

أعلنت فرنسا الأحد، أنها ستدفع بـ600 جندي إضافي إلى منطقة الساحل الأفريقي خلال الشهر الجاري في محاولة جديدة من باريس لمحاصرة الجماعات المتطرفة ودرء أخطارها حيث كثفت الأخيرة هجماتها في الوقت الراهن مخلفة خسائر فادحة في صفوف الجيوش الوطنية.

باريس - أكدت فرنسا الأحد، عزمها إرسال تعزيزات عسكرية إلى دول الساحل الأفريقي لترفع بذلك عدد العسكريين المتواجدين هناك والذين ينشطون ضمن قوة برخان من 4500 حالياً إلى 5100 عسكري وذلك بحلول نهاية فبراير الجاري.

ويرى مراقبون أن خطوة باريس تأتي تجسيدا لرغبتها في قلب موازين القوى على الأرض في مواجهة هجمات الجماعات الجهادية.

وقالت وزيرة الجيوش فلورانس بارلي في بيان لها الأحد، إن "الجزء الأساسي من القوة سيُنشر في المنطقة التي تسمى الحدود الثلاثة بين مالي وبوركينا فاسو والنيجر"، البلدان الثلاثة الأعضاء في مجموعة الساحل إلى جانب موريتانيا وتشاد.

وأضافت الوزيرة الفرنسية أن "جزءاً آخر من هذه التعزيزات سيشارك بشكل مباشر داخل قوات مجموعة دول الساحل الخمس لمواجهتها في القتال".

وذكر مصدر عسكري أن حوالي مئة آلية من مدرعات ثقيلة وخفيفة ومعدات لوجستية، سترافق هؤلاء العسكريين الإضافيين البالغ عددهم 600 وسيتم نشرهم قبل انتهاء الشهر الجاري.

ويأتي تحرك باريس بعد أن ضاعفت الجماعات الجهادية منذ أشهر هجماتها التي تستهدف عادة الجيوش الوطنية. وتسببت الهجمات في هذه المنطقة في اضطرابات أمنية أرهقت المدنيين والحقت خسائر جسيمة بالجيوش المحلية، وكانت فرنسا نفسها قد خسرت 13 جندياً في نوفمبر في حادث تصادم بين مروحيتين خلال عملية عسكرية.

ومنذ ذلك الحين تسعى فرنسا إلى تعزيز هذه القوة التي يري معارضيه أنها تغرق وتثير في الوقت نفسه انتقادات من قبل الرأي العام في أفريقيا. وكان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قد أعلن خلال قمة "يو" مع قادة

اعتداء إرهابي في لندن ينتهي بمقتل منفذه

لندن - قالت شرطة العاصمة البريطانية الأحد، إن رجال لقي حتفه بعد أن أطلقت عليه النار في واقعة تتصل بالإرهاب في جنوب لندن وذلك بعد أن لفظ أنفاسه الأخيرة.

وأضافت الشرطة على تويتر "تؤكد أن الرجل الذي أطلق عليه الشرطة النار حوالي الساعة الثانية بعد ظهر اليوم في منطقة سترينغام جنوب لندن لقي حتفه".

وذكرت شرطة العاصمة عبر حسابها على تويتر "حتى هذه اللحظة، نعتقد أن عدداً من الأشخاص طعنوا"، وذلك دون أن تحدد مدى خطورة الإصابات.

وكان عدد من شهود العيان قد ذكروا على مواقع التواصل الاجتماعي أن الرجل أصاب شخصين إصابات بالغة.

وصرح شهود عيان لهيئة الإذاعة البريطانية (بي.بي.سي) الأحد، بأن منفذ هجوم الطعن كان يحمل شيئاً يشبه الحزام الناسف، وصرحت متحدثة باسم الشرطة البريطانية الأحد، بأن الموقف لا يزال غير واضح تماماً.

وفي أولى ردود الفعل وجه رئيس الوزراء بوريس جونسون الشكر إلى قوات الإنقاذ وأعرب عن مواساته للمصابين وكتب على تويتر "تعاطفي مع المصابين وكل المتضررين".

وأظهرت صور جرى تداولها على مواقع التواصل الاجتماعي، سيارات للشرطة والإسعاف، كما حلقت مروحيات في سماء المنطقة.

ودعت شرطة سكوتلاند يارد المواطنين إلى تجنب التوجه إلى مسرح الجريمة. وكانت لندن قد شهدت خلال الأعوام الماضية هجمات إرهابية أسفرت عن وقوع قتلى وجرحى.

وتأتي هذه الحادثة في وقت تستعد فيه المملكة المتحدة لدعم ترسانتها التشريعية بقوانين تشدد العقوبات على مرتكبي الجرائم الإرهابية.

وأعلنت الحكومة البريطانية التي يرأسها زعيم المحافظين في يناير، أنها ستقدم مشروع قانون يهدف إلى تشديد العقوبات على المتهمين بارتكاب جرائم إرهابية وذلك غداة الاعتداء الإرهابي الذي جد في جسر لندن في ديسمبر الماضي.

ويولي مشروع القانون أيضاً أهمية كبرى لمضاعفة عدد ضباط مراقبة إطلاق السراح حتى "تستطيع السلطات مراقبة الإرهابيين عن كثب في الأسابيع التي تلي إطلاق سراحهم".

وتأتي خطوة الحكومة البريطانية بعد أن قتل شاب وشابة في 29 نوفمبر على جسر لندن طعنًا بسكين المتطرف عثمان خان الذي كان يرتدي سترة ناسفة وهمية، قبل أن تطلق عليه الشرطة النار فترديه قتيلاً، وتبين داعش الهجوم.

وعقب الاعتداء وفي خضم حملة الانتخابات المبكرة، وعد جونسون بإنهاء الإفراج المبكر التلقائي، وإنهاء التام للإفراج بشروط عن المدانين بجرائم إرهابية.

الأمم المتحدة تحيي الذكرى الـ75 لتأسيسها وسط توجس من تصاعد التوترات

سوريا أو ليبيا أو فنزويلا أو كوريا الشمالية.

وقال ريتشارد غوان، من مجموعة الأزمات الدولية، إن "مقاربة روسيا تجاه الأمم المتحدة غالباً ما تكون أكثر نكاداً من الناحية الدبلوماسية مقارنة بالدبلوماسية الغربية".

وأضاف "الأميركيون والأوروبيون يرون في مجلس الأمن منصة للإدلاء بتصريحات أحلامية بدلاً من السعي لعقد صفقات دبلوماسية".

وأصبحت الصين ثاني أكبر مسؤول للأمم المتحدة بعد واشنطن، إلا أنها اتبعت خطوات محسوبة بدقة على الساحة العالمية.

وقال برتراند بادى، من معهد الدراسات السياسية في باريس، إن "الصين لديها سياسة خارجية أكثر وضوحاً من أي وقت مضى، لكن تلك السياسة تهدف إلى فصل الإمبريالية الاقتصادية الغازية، عن التدخل المتعدد الذي لا يتفق به بكين".

وبالمقارنة مع 75 عاماً مضت، لم تعد هناك سوى نقاط مرجعية قليلة جداً.

ومنذ تأسيسها، يبلغ عدد الأعضاء الدائمين في الأمم المتحدة خمس دول تتمتع بحق النقض، ونظرتها للعالم تعكس هذا التوزيع القديم للسلطة.

وقال بادى "إن الجنوب لم يتم دمجها مطلقاً في اللعبة الدولية" مشيراً إلى أنه أصبح هناك الآن "نظام جديد لا تستطيع القوى القديمة فهمه".

الدول وفي ما بينها"، ووصف التحديات المتعددة بانها "اختبار خطير للتعديدية".

وقال في وقت سابق من يناير خلال مناقشة حول ميثاق الأمم المتحدة "ترى هذا العجز في الثقة في الشوارع في جميع أنحاء العالم، حيث يعبر الناس عن إحباطاتهم وشعورهم بأن المؤسسات السياسية بعيدة عن الواقع، أو غير قادرة أو غير راغبة في تحقيق طلععاتهم".

وتراجع دور الأمم المتحدة كمنفذ عالمي لحل النزاعات بشكل دراماتيكي منذ أن طرحت القوى التي خرجت من انتقاص الحرب العالمية الثانية فكرة

وفي مقر الأمم المتحدة، لم تنته الحرب الباردة، واتضح ذلك في مشهد جرى في أروقة هذه المنظمة عندما تمت ملاحظة دبلوماسي أميركي يختبئ خلف جدار للاستماع إلى ما قاله السفير الصيني لمجموعة من الصحفيين.

ورغم أن العالم تمكن من تجنب حرب عالمية ثالثة، إلا أن النزاعات التي تندلع تستمر لسنوات، كما يظل خطر نزاع أوسع ماثلاً، كما شهدنا منذ فترة عندما أسر الرئيس الأميركي دونالد ترامب بقتل قائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليمان في غارة جوية في بغداد في خطوة كانت أن تؤدي إلى اشتعال نزاع جديد.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في خطاب آخر "مع تزايد الاضطرابات، تتراجع الثقة داخل



عجز عن احتواء التهديدات